ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (01)مكرر(01)، 2020، ص: 289-308

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

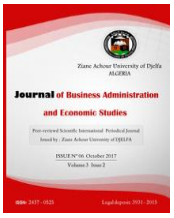

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة قياسية (2000-2017)

Impact Of Foreign Direct Investment On The Performance Of Small And Medium Enterprises In Algeria An Econometric Study For The Period Of (2000-2017)

العطري فاطنة* [1]elottri.fatna@univ-alger3.dz

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية.

الداوي الشيخ [2]p.daouicheikh@gmail.com

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية.

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 (الجزائر).

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 (الجزائر).

University of algiers3

تاريخ الإرسال: 2020-02-16 **تاريخ القبول:** 2020-06-20 **تاريخ النشر:** 2020-06-30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية سنة 2017، بناء على الأساليب الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية و المتمثلة في اختبار ديكي- فولر واختبار فليبس بيرون لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة، واختبار انجل غرانجر و جوهانسن للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، واختبار سببية غرانجر لاختبار السببية في المدى القصير. وقد توصلت الدراسة إلى أن متغيرات الدراسة تستقر في الفروق الأولى، بإضافة إلى غياب السببية بينهم، كما أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك غياب علاقة توازنية بين تلك المتغيرات في المدى الطويل خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية

استثمار الأجنبي ؛ مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التكامل المشترك ؛ سببية غرانجر؛ علاقة توازنية.

تصنيف JEL: C5 ؛ L25 ؛ F21

Abstract

This study aims to test the Impact of foreign direct investment on the performance of Small and medium-sized enterprises in Algeria expressed in GDP (Gross Domestic Product) in the period from 2000 to 2017, by using the new statistical techniques in the analyzing time series as in the test of Dickie-Fuller, the test of Philips Peron for examination the stability of the study variables and the test of Angle-Granger and Johansson for co-integration for testing the existence of a long-term equilibrium relationship, in addition to this the test of Granger causal short term. Finally,the study found that the study variables remain stable in the first differencesin addition to the absence of causation between them.The results of the common integration test also demonstrated the absence of a balanced relationship between those variables in the long term during the study period.

Keywords

Foreign investment; small and medium enterprises; Cointegration, Granger causality. Equilibrium relationship

JEL Classification Codes : F21 ; L25 ; C5 .

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: fatnadj17@gmail.com

I. مقدمة:

شهد العالم تغيرات وتطورات كبيرة بسبب العولمة والانفتاح الاقتصادي ومحاولات الاندماج التي سمحت بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلقت اهتماما متزايدا من دول كثيرة، لما لها من مزايا في مختلف المجالات وقدرتها على تنشيط الروابط الأمامية والخلفية ومرونتها. لذلك عملت العديد من الدول على تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير مناخ استثماري ملائم يضمن استمرارها ونموها، والذي يعتبر أهم عامل لجذب الاستثمار الأجنبي .

وقد سعت الجزائر كغيرها من الدول للاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق العالمية ، حيث انتهجت سياسات ذات إصلاحات اقتصادية واسعة تم من خلالها إصدار جملة من القوانين و التشريعات قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات و دفع عجلة الاستثمار الأجنبي من خلال فتح الأسواق للمستثمرين الأجانب ومحاولة خلق مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية، وذلك لمعرفتها بأهمية هذا الأخير في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يولد تداعيات ايجابية للمؤسسات المحلية في البلد المضيف، باعتباره مصدرا من مصادر التمويل الخارجي من جهة وناقلا للتكنولوجيا المتطورة والمعرفة الفنية من جهة أخرى وهذا بهدف زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء روابط مع المؤسسات الأجنبية أو من خلال حركة العمال ذوي الخبرة من المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات المحلية.

1. اشكالية الدراسة:

مما سبق تظهر لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها بالتساؤل التالي :

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟

2. فرضية الدراسة :

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل بالناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، باستعمال الاختبارات الاستقرارية، اختبارات التكامل المشترك لتوصل إلى طبيعة العلاقة بينهما في المدى البعيد والقصير.

4. منهج الدراسة: من اجل معالجة الدراسة والإلمام بجميع جوانبها والإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات مدى صحة الفرضية، نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الأدبيات النظرية المرتبطة بالدراسة ومحاولة

تحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدبيات. بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية لتفسير الظاهرة المدروسة بالاعتماد على الأدوات والاختبارات الإحصائية.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك لان مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام اقتصادي إلى أخر ويمكن عرض بعض التعريفات التالية:

يعرف البنك الدولي المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها عن 50 عاملا، وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها لا يتجاوز 3 مليون دولار، أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي لا يتجاوز إجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها 15 مليون دولار وعدد عمالها لا يزيد عن 300 عاملا[1].

وقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل2017/01/10 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:" كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل من1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية[2].

ب.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الان اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها وتعريفها الا ان هناك اجماع على اهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي[3]، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهل عملية الارتباط بين الأعوان الاقتصاديين، وتسهل توفير الخدمات للأعمال والأنشطة، كما تساعد على تيسير نشاط المؤسسات الكبرى وتقوم بدور المناولة، فضلا عن مساهمتها في الإنتاج والتصدير وغيرها[4]. ويمكن التطرق إلى مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[5] :

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض نفسها عدديا حيث بلغ عددها في الجزائر 1093170 مؤسسة في السداسي الأول ل 2018 وهو في تزايد مستمر وهذا دليل على دورها الفعال وتمثل النسبة الغالبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص بنسبة 99.66%.
- دورها الفعال في مساهمة في إنتاج القيمة المضافة التي بلغت9130.23مليار دينار جزائري سنة 2016 وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات التي بلغت 9943.92 مليار دينار جزائري سنة 2016 .

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، باعتبارها من أهم القطاعات الاقتصادية التي تخلق مناصب شغل فخلال السداسي الأول ل 2018 بلغت 2690246 منصب شغل بزيادة قدرت ب65.48% مقارنة بسنة 2010 التي بلغت 1625686 منصب عمل .
- قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتيسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة، وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج.
- امتداد أنشطتها وتنوعها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في المدن، بالإضافة التنمية التوازنية الجغرافية بين مختلف المناطق وتوزيع الجيد للدخل والثروة بين الريف والمدن.
- إسهامها في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتقليل الاستيراد باعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من اجل تنويع الاقتصادي مما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات للدول النامية ، وعند إلقاء نظرة على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد نسبة مساهمتها تقدر ب 6.16% من إجمالي الصادرات في سنة 2016 وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول النامية الأخرى[6].

2.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر::

أ.تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين والمفكرين وسندرج بعض المفاهيم:

تعرف المنظمات الدولية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر و ينطوي على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ويتمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[7].

فالاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد أخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد[8].

ب.أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي في إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة خلال الشركات متعددة الجنسيات[9]، ولا تتوقف عند كونه مصدرا لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطارا يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى انه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلة الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية. إذ كلما عظمت روابط الإمداد، والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية، زادت قدرات الشركات المحلية على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية[10].

3.الدراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها :

- دراسة قويدري محمد (2006)[11] : تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإبراز أهميته في زيادة النمو الاقتصادي بشكل عام وترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص باعتبارها إحدى الدعائم الرئيسية المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه محصور في بعض الأنشطة والنصيب الأكبر موجه لقطاع المحروقات لذا يجب تثمين الفرص الاستثمارية المتاحة وتحسين المناخ الاستثماري والاستناد على الطرف الأجنبي أكثر لما يقدمه من دعم تكنولوجي وزيادة القدرة الإنتاجية .

- دراسة احمد يقور(2014)[12]: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام السلاسل الزمنية (1980-2011) وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين وان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لطبيعة السياسات المعتمدة وطبيعة المناخ الاستثمار الغير كاف.

- دراسة Nadide Sevil Tülüce (2014)[13] : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التغيرات الإنتاجية التي تحدثها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة والتكنولوجيا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الآثار الغير مباشرة للاستثمار الأجنبي . وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار عنصر مهم في استراتجيات التنمية ولذلك ينم وضع سياسات تحفيزية لجذب الاستثمار الأجنبي كما ذكرت أن الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى تحسين البنى التحتية والقوى العاملة والبحث وتطوير في المؤسسات المحلية.

- دراسة بوخاري صبرينة (2015)[14] : تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتكازه على قطاع المحروقات بالإضافة إلى المعيقات الأخرى التي تظل هاجسا أمام المستثمرين الأجانب .

بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن اغلبها ركزت على الجانب النظري فقط، و جاءت دراستنا كمحاولة لقياس الأثر الذي تخلقه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر قياسيا من خلال مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات باعتباره أداة لقياس النمو الاقتصادي. و يتطلب زيادة الناتج المحلي الإجمالي جملة من الوسائل والمتمثلة أساسا في تشجيع الاستثمار الأجنبي وما يجلبه من حزمة تكنولوجية متطورة ورأسمال بشري ومالي للبلد المضيف .

III. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية المتمثلة في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في قطرها، والتي تسعى جاهدة إلى تهيئتها وتطويرها فزيادة التدفقات الأجنبية المباشرة دليل على توفر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار. وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين

وتهيئة مناخ استثماري ملائم للاستثمارات سواء محلية أو أجنبية مباشرة بإصدار عدة قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية محفزة على جذب الاستثمار ، وقد خص قانون النقد والقرض رقم 10/90 في المادة 183 على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ، وفتح الطريق للشراكة المالية من خلال إنشاء بنوك أجنبية بالجزائر. كما جاء بعده القانون رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية وتجسيد الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث جاء فيما يلي[15] :

- المساواة أمام القانون للمستثمرين المحلين و الأجانب .
- إنشاء وكالة لترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات(APSI).
- اقتصار تدخل الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات.

بالإضافة إلى حزمة من الحوافز والضمانات والإعفاءات الضريبية التي تم وضعها خلال السنوات الأخيرة المشجعة للمستثمرين الأجانب لجذبهم وتحقيقها لتوازنات الاقتصادية الكلية والجوانب الأخرى كالاستقرار السياسي والمالي ...الخ. لان الإصلاحات الاقتصادية والمالية عوامل جد مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[16]، والجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2017 كما يلي :

الجدول رقم (1): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2017)

(مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق الاستثمار أ	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1562	2280
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفق الاستثمار أ	2746	2264	2572	1499	1691	1507	-584	1635	1203

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية.

الشكل رقم(1): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2017) :

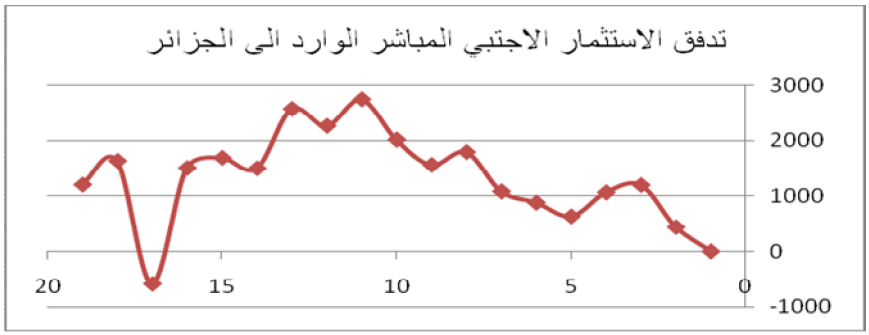

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

عند تتبع حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2017 نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في هذه الحركة بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل في سنة 2009 ارتفاع لا بأس بيه بالمقارنة مع باقي السنوات رغم الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر في التذبذب إلى أن سجل تراجع كبير بقيمة سالبة (584مليون دولار) في سنة 2015، ورغم إمكانيات الجزائر إلا أن التدفقات الاستثمارية تعتبر ضئيلة جدا. وكان التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال سنة 2018 كما يلي :

الجدول رقم(2): التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 2018

القطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة (بمليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	226	%5.48	82833	%4.94	9292	%6.48
البناء	927	%22.47	121535	%7.25	12300	%8.58
الصناعة	2293	%55.59	1038684	%61.97	92211	%64.34
الصحة	122	%2.96	55478	%3.31	4601	%3.21
النقل	3	%0.07	1617	%0.10	132	%0.09
السياحة	299	%7.25	310079	%18.50	17407	%12.15
الخدمات	255	%6.18	65923	%3.93	7377	%5.15
المجموع	4125	%100	1676149	%100	143320	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2018 ، على الرابط:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

الشكل رقم(2): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاع

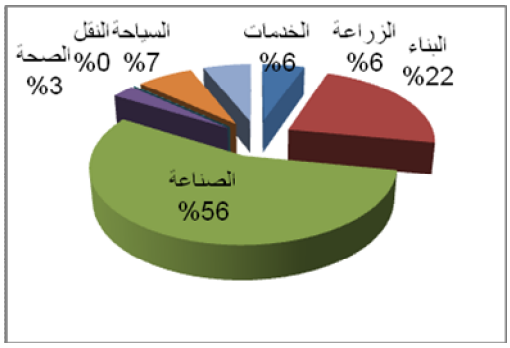

الشكل رقم(3): توزيع مناصب الشغل حسب القطاع

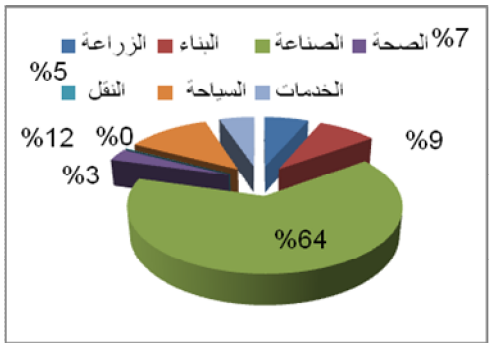

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

من خلال الجدول نلاحظ أن اكبر عدد المشاريع في قطاعي الصناعة والبناء بنسبة(55.59%،9.27%)على التوالي وتعتبر هذه الاستثمارات ضئيلة،حيث الاستثمارات الأجنبية تمثل 0.05% أي عدد الاستثمارات الأجنبية 20مشروع بقيمة قدرها (145850مليون دينار جزائري) ، أما الاستثمارات المحلية تمثل نسبة 95% (4105 مشروع) والتي قدرت قيمتها (1530299مليون دينار جزائري، أما مناصب الشغل فالاستثمارات الأجنبية تشغل 9654 موظف أي بنسبة 6.7%من اليد العملة في حين الاستثمارات المحلية تشغل 133666موظف بنسبة 93.3% .

IV. اثر الاستثمار الأجنبي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع الأدبيات:

وفقا لنظريات الاقتصادية فان زيادة الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي. ويمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا أو سلبا على الاستثمارات المحلية من خلال[17] :

1-التاثير الايجابي:

- تطور أداء العمالة المحلية من خلال قيام المؤسسات الأجنبية يخلق الحافز لدى المؤسسات الوطنية نحو تدريب العمالة وانتقال العمالة الأجنبية المؤهلة من مؤسستها إلى المؤسسات المحلية.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المضيفة من خلال ما ينشئه من روابط أمامية وخلفية.
- محاولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية تقليد المؤسسات الأجنبية باستعمال التكنولوجيا المتطورة في مجال الإنتاج والإدارة .
- تحفيز و تعزيز الاستثمار المحلي أو ما يطلق عليه بعلاقة اثر الإحلال والتكامل ، ففي حالة الدول المتقدمة تتسم معظم الشركات لقدرتها على إحلال التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر مما يمكن من حدوث اثر تكاملي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في تلك الدولة[18] .

2-التاثير السلبي:

- في الغالب يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية من طرف المستثمر الأجنبي، إلا انه أحيانا يتم اللجوء إلى تمويل هذه الاستثمارات عن طريق الاقتراض من السوق النقدي للدولة المضيفة. ويؤدي ذلك إلى ذهاب جزء من الادخار إلى الاستثمارات الأجنبية . مما يحرم المستثمرين المحلين من فرصة تمويل استثماراتهم .
- مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدولة المضيفة واشتداد المنافسة مما يترتب عليه خروج بعض المؤسسات المحلية غير القادر على المنافسة الأجنبية[19] .

V. الطريقة والإجراءات:

استعملنا في دراستنا سلسلتين اقتصاديتين هما: الاستثمار الأجنبي المباشر (lide) و مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (lpib) مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 2000 الى 2017، كما هو موضح في الجدول رقم (03).

سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بالطريقة الإحصائية المناسبة والمتمثلة في اختبار انجل وغرنجر واختبار جوهنسن لتحليل التكامل المشترك باضافة الى منهجية السببية غرانجر. حيث ان اختبار التكامل المشترك يشترط ان تكون سلاسل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (الدرجة الاولى).

1.دراسة استقرارية المتغيرات:

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى " نموذج تصحيح الخطأ" أو طويل المدى" علاقة التكامل المتزامن"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بالتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني) ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

و لفحص خواص السلاسل الزمنية و التأكد من مدى استقرارها و تحديد رتبة تكاملها فان ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة، و تعتبر السلاسل الزمنية مستقرة عندما تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن وهناك عدة اختبارات لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية، أهمها اختبار ديكي – فولر الموسع و فيلبس بيرون.

أ.اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) :

تعمل اختبارات ديكي فولر الموسع على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية معينة وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام ، حيث تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة على فرضيتين :

الفرضية الصفرية : $H_0: Ø=1$ ،إذا كانت $t_c > t_t$ ، تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة .

الفرضية البديلة : $H_1: Ø\neq1$ ،إذا كانت $t_c < t_t$ ، تكون السلسلة الزمنية مستقرة .

ونماذج ديكي –فولر الموسع الثلاثة هي[20]:

$$\Delta Y_t = \Lambda Y_{t-1} - \Sigma Ø_{j+1} + \Delta Y_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots (01)$$

$$\Delta Y_t = \Lambda Y_{t-1} - \Sigma Ø_{j+1} + \Delta Y_{t-1} + c + \mu_t \dots\dots\dots (02)$$

$$\Delta Y_t = \Lambda Y_{t-1} - \Sigma Ø_{j+1} + \Delta Y_{t-1} + bt + \mu_t \dots\dots\dots (03)$$

ب.اختبار فيلبس بيرون (pp) :

وهو من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التأكد من درجة تكاملها، ويقوم هذا الاختبار على تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي– فولر وذلك للأخذ بعين الاعتبار مشكلة تغير تباين العشوائي. ويتم في أربع خطوات[21] :

1- تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لاختبار ديكي فولر باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية مع حساب الإحصاءات المرتبطة بها.

2- تقدير تباين المدى القصير : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$ حيث e_t يمثل باقي التقدير.

3- تقدير معامل التصحيح s_t^2 (المسمى بالتباين طويل المدى) المحدد انطلاقا من بنية التباينات المشتركة لبواقي النماذج المقدرة مسبقا حيث :

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{l=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{i+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=l-1}^{n} e_t e_{t-1} \dots\dots\dots$$

ولتقدير هذا التباين يجب تحديد عدد التاخيرات i (**Troncature De Newey-West**)المقدرة بدلالة عدد المشاهدات n: $i \approx 4(n/100)^{2/9}$

4- حساب احصائية فليبس – بيرون pp:

$$t_{\hat{\rho}}^{*} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\rho} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\rho}_1}} + \frac{n.(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\rho}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_i^2}$ ، تقارن هذه الاحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون.

2.اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات:

بعد إجراء اختبار الاستقرارية والتأكد من تكاملها من نفس الدرجة سنقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال اختبارات التكامل المشترك " منهجية انجل غرنجر، منهجية جوهنسن-يوليوس".

أ.اختبار "انجل وغرانجر" :

ان تحليل التكامل المشترك لEngle-Granger سنة 1987 يعتبر احد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية، يستلزم هذا الاختبار المرور بمرحلتين. الأولى تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي من هذا التقدير،

$$e_t = y_t - \beta_1 - \beta_2 x_t$$

ثانيا اختبار البواقي عند المستوى فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وان العلاقة المقدرة في المرحلة الأولى هي صحيحة وغير مضللة . أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وان العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها[22].

ب.اختبار جوهانسن:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لانه يناسب مع العينات صغيرة الحجم[23]، ويستخدم عندما يزيد متغيرات قيد الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك، كما اثبتت الدراسات تفضيل منهج جوهنسن حتى في حالة وجود نموذج بمتغيرين. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بحسب اختبار جوهنسن هناك اختبارين هما:

- اختبار الاثر: يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك يقل او يساوي q $(r \leq q)$، في المقابل الفرض البديل الذي يقول ان عدد المتجهات يساوي q $(r = q)$ ويحسب وفق لبصيغة الاتية:

$$\lambda_{Trace} = -T \ln \Sigma^{p}_{i=r+1} \ln(1-\lambda i)$$

- اختبار القيمة الذاتية : ويحسب وفقا للصيغة الاتية:

$$\lambda_{Max} = -T \ln(1-\lambda_{r+1})$$

ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك r (q=r) مقابل الفرضية البديلة والتي تقول بان عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1 (q= r+1)[24].

لكن يجب اولا تحديد عدد الفجوات الزمنية (p) التي تعطي اقل قيمة للمعيارين Schwarzو Akaika باستخدام نموذج VAR.

3.دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

تعني السببية في الاقتصاد قدرة احد المتغيرات على تسبب في متغير أخر حيث اقترح Granger1969 معيار لتحديد العلاقة السببية بين متغيرين التي ترتكز على العلاقة الديناميكية بين السلاسل الزمنية ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، وقد يكون اتجاه السببية في اتجاه واحد أو متبادل أو ليس هناك علاقة سببية[25].

VI.نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة):

1. نتائج دراسة استقرارية المتغيرات:

من خلال الأشكال البيانية الموضحة في الشكل رقم (01)، تبين لنا أن السلاسل بها اتجاه عام عشوائي فهي لا تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت وهو مؤشر على عدم استقرارية السلسلتين. كما تبين كذلك من شكل رقم (02) أنه عند h=12 نجد أن: Q-stat =65.267 وهي قيمة أكبر من $x^2_{(0.05,16)}$ والتي تساوي 24,996. و أن كل الاحتمالات "Prop" في جميع السلاسل هي أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية عدم استقرار السلاسل.

بعد جراء اختبار ديكي فولر الموسع **(ADF)** واختبار فيلبس بيرون **(PP)** تبين انه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة في متغيرات الدراسة، أي أنها غير مستقرة في المستوى، في حين يرفض فرض العدم عند اخذ الفروق الأولى لتلك المتغيرات، مما يعني أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة(1)I. كما هو موضح في الجدول رقم (02).

2. نتائج اختبار التكامل المشارك بين التغيرات :

أ. نتائج اختبار انجل-غرانجر

إن استقرارية البواقي عند المستوى **I(0)** تعني وجود تكامل متزامن بين المتغيرين حسب اختبار المرحلتين لأنجل وغرانجر كما وضحنا سابقا، وعند إجراءنا لاختبار مدى استقرارية البواقي "حد الخطأ العشوائي "ε_t" باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF). وجدنا أن القيمة المحسوبة للبواقي (1.384) اقل من قيمة المجدولة (3.37) كما هو موضح في الجدول رقم (03) و(04)عند المستوى معنوية 5%.اي انها غير مستقرة في المستوى وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم استقرارية سلسلة البواقي. مما يعني لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ب. نتائج اختبار جوهانسن:

توضح نتائج النموذج var ان العدد المثالي للفجوات هو p=3 والذي يوافق اقل قيمة لمعايير (AIC;SC) كما هو مبين في الجدول رقم (05).

وبعد توظيف اختبار جوهانسن يتضح انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ نجد أن قيمة (λ_{Trace}) المحسوبة اقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك وبالتالي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات خلال الفترة 2000-2017 في الجزائر كما هو موضح في الجدول رقم (06). وهذا يؤكد ما توصل اليه اختبار انجل غرنجر.

3. نتائج دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

جاءت نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموضحة في الجدول رقم(07) ليؤكد عدم رفض فرضية العدم مما يعني عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرين.

VII. الخلاصة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأدوار المهمة في التنمية الاقتصادية للبلد. بينما يساهم في مدخرات رأس المال والطاقة الإنتاجية للبلد المضيف، فإنه يجمع أيضًا مهارات التكنولوجيا والإدارة. فالاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ويعمل كأداة قوية لسياسة التكامل الاقتصادي. لذا سعت الجزائر لجلبه لزيادة نموها الاقتصادي وتطوير مؤسساتها خاصة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات واتفاقيات الشراكة مع الدول الاوربية. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك باستخدام الأدوات والاختبارات الإحصائية المناسبة، وقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- أظهرت اختبارات الاستقرارية أن متغيرات الدراسة تستقر في الفروق الأولى.
- من خلال نتائج اختبارات التكامل المشترك انجل غرانجر و جوهانسن " تبين عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

- كما أشار اختبار السببية إلى عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الأجل القصير. مما يعني رفض الفرضية التي تقول "يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " وهذا غير متوافق مع النظرية الاقتصادية لان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ، وهو نفس ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع وذلك راجع إلى :

✓ ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمارات المحلية والأجنبية.

✓ توجه الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع المحروقات نظرا لجاذبيته وعظم عوائده دون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم الفرص المتاحة والمتنوعة.

✓ عدم تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النشاطات ذات تكنولوجيا عالية مثل قطاع الفلاحة والصناعة الذي يعتبر أساس النمو الناتج المحلي وبالتالي النمو الاقتصادي، على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي عامل جد محفز لجذب الاستثمار الأجنبي .

✓ إن تدفق الاستثمارات الأجنبية في الحقيقة مرهونة بالمناخ الملائم لكي يكون هذا الاستثمار فعال لكلا الطرفين، لان أهمية لا تكمن في جلب الاستثمارات الأجنبية وحسب بل تتخطى إلى توفر البيئة الملائمة التي تسمح لمؤسساتنا الاستفادة من هذه الاستثمارات.

✓ تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب العراقيل التي تحول دون ذلك، رغم سعي الجزائر الحثيث لتحسينها من خلال التحفيزات والمزايا الممنوحة.

وفي الأخير يمكن القول برغم من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر إلا أن مؤسساتنا لم تستفد منها بأي شكل من الإشكال وهذا ما توصلت إليه دراستنا والدراسات السابقة. كل هذا بسبب القرارات غير المدروسة وغياب استراتجيات وسياسات استثمارية واضحة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المناخ غير الملائم لذا يجب على الجزائر تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ودعمها بالقوانين والتشريعات وتهيئة المناخ الاستثماري لتحفيز المستثمرين الأجانب وإعادة النظر في التشريعات السابقة وتقوية أصول اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية.

VIII. الملاحق :

الجدول رقم (01): بيانات الدراسة

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي	الناتج المحلي الإجمالي ل م ص و م	السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي	الناتج المحلي الإجمالي ل م ص و م
2000	438	1814.6	2009	2746	4978.82
2001	1196	2044.7	2010	2264	5509.21
2002	1065	2184.1	2011	2572	6060.8
2003	634	2434.8	2012	1499	6060.404
2004	882	2745.4	2013	1691	7634.43
2005	1081	3015.5	2014	1507	8526.58
2006	1795	3444.11	2015	-584	9237.87
2007	1562	3903.63	2016	1635	9943.92
2008	2280	4334.99	2017	1203	10703.93

المصدر : - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية.

- المنشورات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (01):الأشكال البيانية لسلاسل

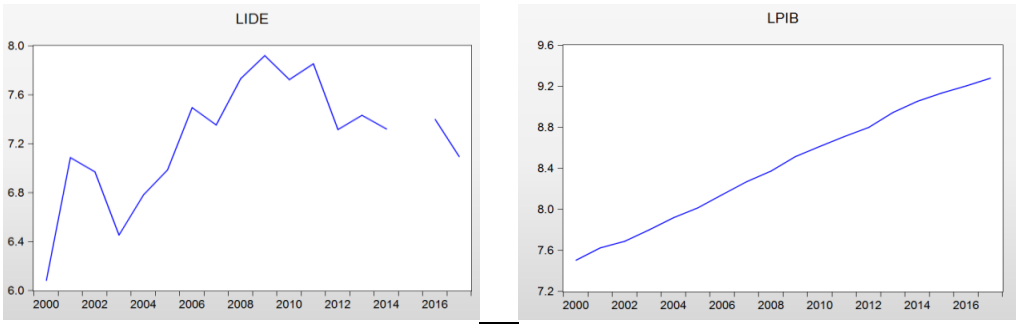

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews09).

الشكل رقم (02): (Correlogram) للسلاسل

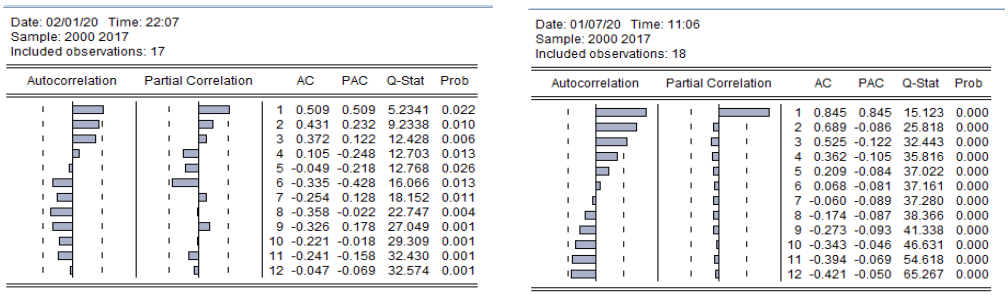

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews09).

الجدول رقم(02): اختبار اسقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارADF و اختبارPP

		اختبار ADF		اختبار PP		القرار
		عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	
Lide	t_s	-2.892	-5.115	-2.868	-5.182	مستقرة عند الفرق الأول
	t_t	-3.081	-3.11	-3.081	-3.119	

	*0.001	0.07	*0.001	0.06	Prob	
مستقرة عند الفرق الأول	-3.331	-1.162	-3.296	-1.146	t_s	Lpib
	-3.065	-3.052	-3.065	-3.052	t_t	
	*0.03	0.66	*0.03	0.671	Prob	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews09).

الجدول رقم(03): اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.384221	0.1478
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 02/06/20 Time: 15:27
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.037388	0.027010	-1.384221	0.1915
D(RESID01(-1))	0.376793	0.282122	1.335571	0.2065
D(RESID01(-2))	0.720917	0.305513	2.359692	0.0361

R-squared	0.432342	Mean dependent var	566.7313
Adjusted R-squared	0.337733	S.D. dependent var	264.4153
S.E. of regression	215.1807	Akaike info criterion	13.75769
Sum squared resid	555632.6	Schwarz criterion	13.89930
Log likelihood	-100.1827	Hannan-Quinn criter.	13.75618
Durbin-Watson stat	2.035642		

الجدول رقم(04): القيم الحرجة لتكامل المشترك

Critical Values for the Cointegration Test

Regression model	1%	5%	10%
(1) $y_t = \beta x_t + e_t$	-3.39	-2.76	-2.45
(2) $y_t = \beta_1 + \beta_2 x_t + e_t$	-3.96	-3.37	-3.07
(3) $y_t = \beta_1 + \delta t + \beta_2 x_t + e_t$	-3.98	-3.42	-3.13

Note: These critical values are taken from J. Hamilton (1994), *Time Series Analysis*, Princeton University Press, p. 766.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews09).

الجدول رقم (05):نتائج تحديد درجة التأخير السلاسل

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LPIB LIDE
Exogenous variables: C
Date: 02/12/20 Time: 17:15
Sample: 2000 2017
Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-9.726100	NA	0.024219	1.954350	2.035168	1.924428
1	30.29899	60.03764*	6.10e-05	-4.049832	-3.807378	-4.139597
2	31.55214	1.462008	0.000105	-3.592023	-3.187935	-3.741632
3	40.58499	7.527377	5.71e-05*	-4.430832*	-3.865108*	-4.640284*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews09).

الجدول رقم (06): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.674567	14.81298	15.49471	0.0632
At most 1	0.105791	1.341790	3.841466	0.2467

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.674567	13.47119	14.26460	0.0664
At most 1	0.105791	1.341790	3.841466	0.2467

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الجدول رقم (07): نتائج دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/04/20 Time: 10:15
Sample: 2000 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLIDE does not Granger Cause DLPIB	12	0.04743	0.9540
DLPIB does not Granger Cause DLIDE		0.73854	0.5117

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews09).

IX. الهوامش والإحالات:

[1] رابح خوني، رامي حريد، **عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، الملتقى الدولي السادس عشر حول: الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 23/22 فيفري 2016، ص: 313.

[2] القانون رقم17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 ه الموافق ل10/ 01 /2017 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد:02، 11 يناير2017، ص:05-06.

[3] أمينة بن جمعة، الربيعي جرمان، **دور التكوين المقاولاتي في تفعيل التوجه نحو إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة – دراسة حالة-**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد: 03، العدد:02،2017، ص:185.

[4] بن العارية حسين، صديقي احمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستراتجية البديلة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد:05، 2018، ص:220.

[5] بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على حالة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 18/17 افريل 2006، ص: 126-127.

[6] لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد:20، 2019، ص:186.

[7] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص:13.

[8] على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان ، 2007، ص:233.

[9]احمد دفع الله احمد خوجلي، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السودان دراسة قياسية 1992-2014**، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي(القياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018، ص:14.

[10] شوقي جباري، **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(جامعة الوادي، المجلد:01، العدد 08، ص: 144.

[11] محمد قويدري، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي17و18/04/ 2006.

[12] احمد يقور، أهمية **الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

[13] Nadide Sevil Tülüce , İbrahim Doğan ,**The Impact of Foreign Direct Investments on SMEs' Development ,** Procedia - Social and Behavioral Sciences 150 (2014)

[14] بوخاري صبرينة، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، Economic and Human Development Review، المجلد:11،العدد: 01، 2015.

[15] عبد المجيد اونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق**، مداخلة في الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي: 17و2006/04/18، ص:254.

[16] بن خليف طارق، مبخوتي احمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد:01، العدد:02، 2015، ص:93.

[17]محمد قويدري، **مرجع سبق ذكره**، ص:286.

[18]فائد مصطفى رزق ريان، **الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2016، ص:22.

[19]نفس المرجع أعلاه ، نفس الصفحة.

[20] عائشة بن عطاالله، **تحليل اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين: دراسة قياسية للفترة (1982-2017)**. مجلة الباحث، مجلد: 18، العدد:01، 2018، ص: 171.

[21] عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، **تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر (1972-2010) باستخدام منهج التكامل المشترك**. مجلة اضافات اقتصادية، المجلد: 03، العدد:02، 2019، ص: 34-35.

[22] احمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، مجلة الباحث (13)،2015 ، ص: 05.

[23] نفس المرجع أعلاه ، ص:06.

[24] سلطان جاسم سلطان وآخرون، **قياس وتحليل اثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا واليونان انموجا**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد:04، العدد:16، ص: 164-165.

[25] سليم مجلخ، وليد بشيشي، **دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج تصحيح الخطا لاثر تقلبات اسعار البيترول على اسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013-سبتمبر 2015**، مجلة البشائر الاقتصادية (07)،2016 ، صفحة 60.